مجلة جامعة بنغازي العلمية

http://journals.uob.edu.ly/sjuob

دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية

عائشة سالم الشكري [1] * سعد عبد السلام سعد الجلالي [2]

[1] قسم المحاسبة -كلية الاقتصاد-جامعة بنغازي.
[2] الأكاديمية الليبية-بنغازي.

تاريخ الاستلام: 05 / 11 / 2021 تاريخ القبول: 28 / 11 / 2021

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية. واعتمدتْ على المنهج الوصفي التحليلي. وتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، واقتصرت عينة الدراسة على المصارف التي يزيد حجم الائتمان الممنوح فيها على نسبة 1% من حجم الائتمان الكلي للمصارف، واستخدمت استمارة الاستبيان لجمع البيانات من المشاركين في الدراسة، ووزعت (80) استمارة، رجع منها (61) جميعها صالحة للتحليل. واستُعِينَ ببرنامج Statistical Package for Social Science لتحليل البيانات وأُجريت الاختبارات الإحصائية اللازمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن لحوكمة الشركات دوراً في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المشاركين حول دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية تعزى إلى متغيراتهم الديموغرافية .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها حث المصارف التجارية على ضرورة التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات عند منح الائتمان، وضرورة الالتزام بشروط السياسة الائتمانية واسسها والتركيز على التحليل الائتماني والدراسات الكافية قبل منح الائتمان.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات، مخاطر الائتمان، المصارف التجارية.

Abstract

This study aimed to identify the role of corporate governance in reducing credit risk in Libyan commercial banks. The study relied on the descriptive-analytical approach. The study population consisted of Libyan commercial banks, and the sample was limited to banks in which the volume of credit granted exceeds 1% of the total credit volume of the bank. The study used a questionnaire to collect data from the participants, and (80) questionnaires were distributed, of which (61) were returned and all of them were valid for analysis. The Statistical Package for Social Science program was used to analyze the data and the necessary statistical tests were conducted.

The study concluded that corporate governance has a role in reducing credit risk in Libyan commercial banks, and there are no significant differences among the participants' opinions in terms of the role of corporate governance in reducing credit risk in Libyan commercial banks which can be attributed to their demographic variables.

The study recommended that commercial banks practice corporate governance mechanisms properly in granting credit and highlighted the necessity of adhering to the terms and foundations of the credit policy, concentrating on credit analysis and adequate studies before granting credit.

Keywords: corporate governance, credit risk, commercial banks.

المحور الأول: منهجية الدراسة

1. مقدمة:

قد زاد الاهتمام بتطبيق الحوكمة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، التي نشأت عن الفساد المالي والإداري وضعف نظم الرقابة، بالإضافة إلى الانهيارات المالية المفاجئة لعدد من الشركات العالمية مثل شركة Enron وشركة WorldCom (نبيل، 2009). فهذه الانهيارات والأزمات جعلت من مخاطر الائتمان إحدى المصادر الأساسية للأزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي، وذلك بسبب تدنى معايير الائتمان للمقترضين وسوء إدارة مخاطر المحفظة، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية والظروف الأخرى التي تؤدى إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع المصرف (ميرفت، 2007).

* للمراسلات إلى: عائشة سالم الشكري
البريد الإلكتروني:
aishaelshukri@yahoo.com

كما تزايد الاهتمام بالحوكمة في العالم؛ وذلك لدورها الحاسم في تجنيب الشركات مخاطر الائتمان والفشل المالي والإداري، ولأنها توفر معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة، كما تلعب دوراً مهماً في تفادي الشركات الانزلاق في مشكلات محاسبية تؤدي إلى انهيارات لاحقة في الأجهزة المصرفية وأسواق المال.

ومن هنا فقد حرصت العديد من المنظمات والهيئات الدولية وهيئات سوق المال على تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، من خلال تبني مجموعة من المبادئ والقواعد الإرشادية، بما يتناسب مع ظروف كل دولة، وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD) بالإضافة إلى ما يسعى إليه البنك الدولي World Bank (WB) من تشجيع الدول بتبني أفضل الممارسات الدولية وتقويمها من خلال مجموعة من القواعد والمعايير التي منها تقويم ممارسة حوكمة الشركات، إضافة إلى هذا مساهمات صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) ومعهد التمويل الدولي Institute of International Finance (IIF) تجاه هذا المفهوم (مصطفى، 2005). كما تبنت لجنة بازل للخدمات المصرفية Basle Committee on Banking Supervision هذا المفهوم، وأصدرت مبادئ

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

الحوكمة التي تنحصر في المجال المصرفي، التي تأتي في نطاق التأكد من تبني الحوكمة الجيدة وتطبيقها من قبل المؤسسات المصرفية، وتضمنت هذه المبادئ مجموعة من الآليات التي تُستخدم لتنفيذ مبادئ الحوكمة في التطبيق العملي، ومنها الآليات الرقابية لتحقيق حوكمة الشركات، مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة، والآليات التنظيمية التي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة، مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة، والآليات المحاسبية التي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية، ويوفر المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة (عدنان، 2007).

2. الدراسات السابقة:

1- دراسة (ميرفت، 2007):

هدفت الدراسة إلى تقويم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين. وتوصلت الدراسة إلى كفاءة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، حيث يعتمد مجلس الإدارة استراتيجية واضحة لإدارة مخاطر الائتمان، تتمثل في وضع السياسات الائتمانية وتحديد مخاطر الائتمان وأساليب قياس هذه المخاطر ورقابتها والسيطرة عليها. وأوصت الدراسة المصارف بتحسين إدارة المخاطر المصرفية بأنواعها، ولاسيما إدارة مخاطر الائتمان، وأن تحافظ المصارف على توافق سياستها الائتمانية مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية.

2- دراسة (شريف، 2009):

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تفعيل حوكمة الشركات في القطاع المصرفي وسيلةً للحد من مخاطر الائتمان وذلك في ظل تطبيق مقررات لجنة بازل. وتوصلت الدراسة إلى أن التطبيق السليم لآليات الحوكمة في إجراءات عملية منح الائتمان يزيد من الاعتماد عليها والثقة فيها من قبل مستخدميها، وأن آليات الحوكمة تؤثر بما تقدمه من إجراءات في عملية صنع القرار بصفة عامة، وفي مجال منح الائتمان بصفة خاصة. وأوصت الدراسة بضرورة التزام المؤسسات المالية بالتطبيق السليم لآليات الحوكمة عند منح القروض، وبضرورة الاهتمام بنشر الوعي والثقافة الائتمانية، وبإصدار نشرات دورية لضبط الشركات وضمان التزامها بتطبيق الحوكمة.

3- دراسة (حبيب الله، 2010):

هدفت الدراسة إلى وضع مفهوم واضح لحوكمة الشركات يمكن تطبيقه على المصارف السودانية، ومعرفة أثر حوكمة الشركات على قرار منح الائتمان. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى ترشيد قرار منح الائتمان، وأن عدم إلمام الإدارة بحوكمة الشركات يزيد من مخاطر قرار منح الائتمان، وأن غياب حوكمة الشركات يعرض المصرف للأزمات؛ فتتزعزع ثقة المستثمرين، وتقل فرص الائتمان الممنوح. وأوصت الدراسة بضرورة التزام المصارف بتطبيق حوكمة الشركات، وبضرورة العمل على تدريب العاملين بأقسام الائتمان.

4- دراسة (الحسين، 2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي. وتوصلت الدراسة إلى أن الديون المتعثرة تؤثر على المصارف والسوق والعملاء، وتمتد بالتبعية إلى الاقتصاد القومي، وأن الخطر الذي يصاحب عملية منح التسهيلات الائتمانية؛ يقل بنسبة كبيرة لقرار الائتمان للوحدات الاقتصادية عند التطبيق السليم لآليات الحوكمة. وأوصت الدراسة بالالتزام بالحياد المطلق عند قرار منح الائتمان، من خلال التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات.

5- دراسة (رضوان وحسين، 2013):

هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود نظام معتمد للتحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري، ومدى كفاءة التحليل الائتماني للحد من حجم المخاطر الائتمانية المرتبطة بمنح القروض. وتوصلت الدراسة إلى الدور الكبير للتحليل الائتماني في الحفاظ على المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان ضمن الحدود الدنيا لها، بالإضافة إلى الحد من ظاهرتي الديون المتعثرة والتسهيلات غير العاملة، وأن المصرف يعتمد في مجال منح الائتمان على منهج التنويع، وذلك لتخفيض المخاطر المرتبطة بمنح القروض، كما أن الاهتمام بسمعة العميل وأدبياته يسهم بشكل كبير في الحد من مخاطر تعثر السداد. وأوصت الدراسة بضرورة إخضاع العاملين في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية إلى برامج تدريب متطورة وبشكل مستمر، وأكدت ضرورة تقديم العميل لبياناته المالية مصدقة من محاسب قانوني، بحيث تعكس حقيقة نشاط العميل ومركزه المالي وسيولته.

6- دراسة (أميرة، 2016):

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك المصارف العاملة في الجزائر لأهمية آليات الحوكمة وفق المعايير الدولية المعتمدة في إدارة المخاطر. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة المصرفية يساعد على مواجهة أشد الأزمات بأقل الخسائر الممكنة، خصوصاً في ظل ما يمر به الاقتصاد من أزمات، حيث ستضاعف من قدرة مجلس الإدارة على الرقابة الداخلية، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة سيزيد من قدرة المصارف على منح القروض، فتتعامل الجهات المُقترضة مع المصارف بشكل أكثر شفافية، ومن ثم ستنخفض درجة المخاطر عند تعاملها معها. وأوصت الدراسة بضرورة عدم اكتفاء السلطات النقدية في الجزائر بإصدار القوانين الخاصة بالحوكمة بل إيجاد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لتطبيقها، وإعداد الأطر القانونية والرقابية اللازمة لتطبيقها، إلى جانب تقديم دورات تدريبية لتأهيل الموظفين.

7- دراسة (محمد، 2018):

هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات الحوكمة المتوافرة في المصارف التجارية العاملة في مصر ومدى الاهتمام بدعم تلك الآليات وتوفيرها؛ وبيان آليات تفعيل الحوكمة في المصارف التجارية المصرية لزيادة فاعلياتها في الحد من المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المصارف التجارية العاملة في مصر؛ ومعرفة أهم طرق إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية المصرية ومدى الاهتمام بتطوير تلك الطرق. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض العناصر الأساسية اللازمة لحوكمة المصارف التجارية العاملة في مصر وتعتبر هذه العناصر المقومات الأساسية لتطبيق الحوكمة في تلك المصارف، وأن هناك علاقة بين الحوكمة وتحسين طرق إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية وكذلك يوجد أثر للحوكمة على تحسين طرق إدارة المخاطر المالية في تلك المصارف. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتوفير العناصر الأساسية اللازمة لتطبيق مدخل الحوكمة في المصارف التجارية العاملة في مصر، والعمل على الاهتمام بطبيعة العلاقة القوية التي تربط بين الحوكمة وتحسين طرق إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية العاملة في مصر والاستفادة من الأثر الإيجابي للحوكمة على تحسين طرق إدارة المخاطر المالية في تلك المصارف.

8- دراسة (Abdul Raman, et. al., 2020):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق آليات حوكمة البنوك في الحد من المخاطر المالية لمصارف المدرجة في بورصة فلسطين. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لآليات حوكمة المصارف على مخاطر (الائتمان، رأس المال، والسيولة) للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين. أوصت الدراسة بضرورة تحديد المخاطر المالية وقياسها وتدابير التخفيف والإبلاغ عنها والسيطرة عليها من خلال إخضاع هذه المخاطر لآليات الحوكمة، واعتماد هذه الإجراءات لتطبيق الاستراتيجيات المناسبة والإجراءات العملية، وإعداد الإجراءات والبيانات الداخلية اللازمة بشأن هذه المخاطر بما يتناسب مع نطاق أعمال المصارف ومداها وطبيعتها.

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

من خلال سرد الدراسات السابقة نلاحظ أنها تناولت في معظمها التعريف بحوكمة الشركات في القطاع المصرفي، وإبراز أهميتها في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات كلها، وسلطت الضوء على أهم المشكلات التي تعانى منها المصارف التجارية، وعلى رأسها مشكلة مخاطر الائتمان، وعرضت المقترحات والتوصيات في محاولة للتوصل إلى بعض الحلول لتلك المشكلات، ومن هذا المنطلق كان الدافع إلى إجراء هذه الدراسة، التي تهدف إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية، حلاً آمناً للتسهيلات الائتمانية في بيئة الأعمال الليبية، وتأتي هذه الدراسة امتداداً لجهود الباحثين في بيئات الأعمال الأخرى لتغطي الجوانب النظرية والعملية التي تعالج مشكلة مخاطر الائتمان. وتتميز هذه الدراسة على الدراسات المحلية السابقة بكونها تركز على الممارسة الفعلية لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

3. مشكلة الدراسة:

أرجع كثير من المحللين الاقتصاديين حدوث الأزمات المالية إلى عدد من الأسباب، منها عدم كفاءة الإدارة بالشركات، والفساد المالي والإداري، وعدم الإفصاح عن المعلومات، وقصور الأنظمة المؤسسية والتشريعية والمحاسبية (حبار، 2009). كما توصلت غالبية الدراسات التي بحثت في أسباب الأزمات الاقتصادية والمالية إلى أن أزمات المصارف كانت القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف وحدوث الأزمات (أحمد، 2008).

هذه الأسباب مجتمعة دعت المجتمع الاقتصادي الدولي للبحث عن إطار عام يحكم وينظم نشاط المؤسسات، وذلك للتصدي والحد من أخطار الأزمات الاقتصادية والمالية، فظهر الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة لدورها الحاسم في تجنب المؤسسات للعديد من المخاطر.

وعلى صعيد المصارف الليبية فقد اتضح من بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع مخاطر الائتمان أن المصارف التجارية تعاني من مشكلات في الائتمان، وتواجه صعوبات في القضاء أو الحد من مخاطر الائتمان، فقد توصلت دراسة (عامر،1999) إلى أن المصارف التجارية الليبية سعياً منها وراء الربح؛ بالغت في منح التسهيلات الائتمانية بدون دراسة موضوعية، الأمر الذي أدى إلى خروج أموال في شكل ديون معدومة، كما أظهرت دراسة (جميلة،2001) أن مصرف الصحاري يعاني من مخاطر الائتمان؛ نتيجة لانخفاض هامش الأمان لمقابلة الإقراض، وقد أشارت نتائج دراسة (محمد، 2004) إلى أن المصارف التجارية الليبية تعانى من مشكلة تنامي الديون المتعثرة، كما أن هذه المصارف تعاني من مخاطر الائتمان نتيجة لعدم القيام بالدراسات السليمة لطلبات الائتمان، وأخيراً ما توصلت إليه دراسة (جمعة، 2007) إلى أن هناك قروضاً مصرفية تصرف دون القيام بالتحليل للبيانات الواردة في القوائم المالية الخاصة بالعميل، ما أدى إلى صعوبة ترجيع قيم الائتمان الممنوح.

ونظراً للدور الأساسي الذي تقوم به الحوكمة في حماية حقوق المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح، وتجنب حالات الإفلاس والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة، ودورها في تفادي الشركات من الانزلاق في مشكلات محاسبية ومالية تؤدي إلى انهيارات لاحقة؛ فإن هذه الدراسة ركزت على دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية. وبناء على ما تقدم صِيغت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

"ما دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية؟"

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يتبنى مجلس الإدارة أهداف وسياسات وإجراءات محددة وواضحة للحد من مخاطر الائتمان؟
2. هل يوجد نظام رقابة فعال على الائتمان في المصارف التجارية الليبية؟
3. هل تلتزم إدارات الائتمان بمحددات السياسة الائتمانية الصادرة من مصرف ليبيا المركزي ومن المصرف التجاري المانح الائتمان؟

هل تعدّ الإجراءات والدراسات المصرفية التي تسبق عملية منح الائتمان كافية في المصارف التجارية الليبية؟

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التي تطرحها المشكلة.

5. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من النقاط الآتية:

1. تقديم منهج علمي يساعد في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي، وذلك من خلال تطبيق آليات حوكمة الشركات.
2. تساعد نتائج الدراسة وتوصياتها المسؤولين في إدارات الائتمان على ترشيد القرارات وتحسين الأداء، فينعكس ذلك إيجابياً على قرارات المستثمرين، والقطاع المالي، وحركة سوق الأوراق المالية، وبالتالي تنشيط الاقتصاد الليبي.
3. المساهمة في إثراء المعرفة العلمية في مجال العلوم الاقتصادية بصفة عامة وفي مجال الائتمان بصفة خاصة، وفتح مجالات للبحث العلمي، وذلك من خلال ما توفره من معلومات تساعد الباحثين والدارسين والمهتمين بموضوع الدراسة.

6. نطاق الدراسة وحدودها:

اقتصرت هذه الدراسة على دراسة دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية، وقد استثني منها الأنواع الأخرى من المصارف، نظراً لاختلاف طبيعة نشاطها، من حيث ظروف تمويل كل منها، والمشروعات والعمليات الاقتصادية التي تمولها. وتشمل هذه الدراسة المصارف التجارية التي يزيد حجم ائتمانها الممنوح عن 1% من حجم الائتمان الكلى لمجموع المصارف التجارية، وذلك للأسباب الآتية:

1. تشابه طبيعة العمل في جميع المصارف التجارية الليبية، باعتبار أن العمل المصرفي في ليبيا تنظمه نفس القوانين والتشريعات.
2. أن أغلب المصارف التجارية في ليبيا تتعرض لنفس الظروف والعوامل البيئية.

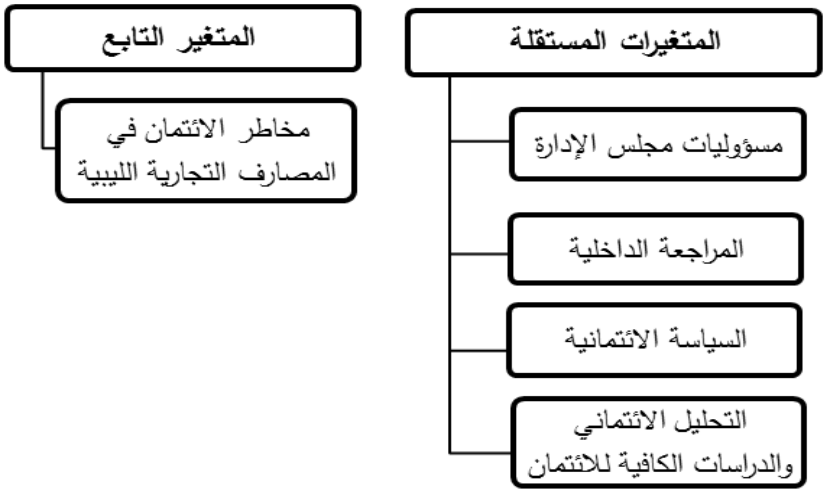
واقتصرت هذه الدراسة على الممارسة الفعلية لبعض آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية متمثلة في (مسؤوليات مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، الالتزام بالسياسة الائتمانية، والقيام بالتحليل الائتماني) وتأثيرها في الحد من مخاطر الائتمان.

7. متغيرات الدراسة:

تتضمن الدراسة نوعين من المتغيرات هما: **المتغير التابع** وهو مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية، و**المتغيرات المستقلة** وهي مسؤوليات مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، السياسة الائتمانية، والتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان.

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

شكل رقم (1) نموذج الدراسة



المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

1- الائتمان المصرفي وإجراءات منحه:

يمثل الائتمان المصرفي جانباً مهماً من وظائف المصارف التجارية، بل هو المحور الأساس لعمل المصارف من خلال توفير الأموال وتعبئتها في مجالات الاستثمار؛ للدفع بالنشاط الاقتصادي نحو تحقيق التنمية الشاملة والتوظيف الكامل، غير أن هذه الأهداف لا تتحقق إلا إذا استخدم الائتمان بكفاءة عالية. وعرف حمزة (2002، ص18) الائتمان المصرفي بأنه "عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلاً (فرداً أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة، ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف نيابة عن العميل لدى الغير".

وتلتزم المصارف بشكل عام وإدارة الائتمان فيها بشكل خاص بوضع قواعد وأسس علمية للائتمان، غير أن هذه الأسس والقواعد لا تتسم بالثبات، بل تتغير وفق أشكال الائتمان، والظروف الاقتصادية، واستراتيجيات عمل المصرف، وتتمثل في المواءمة، والاعتبارات القانونية للضمان العيني، التبادل، وتوزيع المخاطر الائتمانية، والالتزام بالسياسة الائتمانية للمصرف المركزي (حمزة، 2002). وتمر عملية منح الائتمان بعدة إجراءات أهمها دراسة طلبات الائتمان، وتحليل المركز المالي للعميل، الاستفسار عن مُقدم الطلب، والتفاوض مع العميل، طلب الضمان التكميلي، وتوقيع عقد الائتمان، وصرف قيمة الائتمان، وسداد الائتمان ومتابعته (عبد المعطي ومحفوظ، 1999).

2- مخاطر الائتمان:

أ- تعريف مخاطر الائتمان:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم مخاطر الائتمان، وعلى الرغم من ذلك التعدد، إلا أنها تُركز في مجملها على احتمالية عدم قدرة العميل على سداد التزاماته المتفق عليها في العقد، فعرفه طارق (2000، ص299) بأنه "تلك المخاطر المفترضة أو البديهية والمتمثلة في عدم تأكد المُقرض من قيام المقترض بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه"، ويرى حمزة (2002، ص174) أنه "المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية"، في حين ذكره طارق (2005، ص363) بأنه "مخاطر تخلف العملاء عن الدفع، أي إنهم يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويولد العجز في السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل".

ب- أسباب مخاطر الائتمان (تعثر القروض):

إذا كانت القروض المتعثرة تُعد مشكلة خطيرة تواجه المصارف، فإن ذلك لم يأتِ من حجم الخسائر الناتجة عنها فحسب، بل ومن تعدد الأطراف التي تشترك في خلقها وتنوع أسبابها، وفيما يلي توضيح لهذه الأطراف (عبدالمعطي ومحفوظ، 1999؛ فريد، 2000):

- **أسباب تعود إلى العميل (المقترض):**

في بعض الحالات يكون العميل هو السبب الرئيس في عدم قدرته على سداد القروض التي حصل عليها من المصارف، بسبب أحد العوامل المتعلقة به شخصياً، سواء أكان ذلك ناتجاً عن عمد أم عن تقصير، أم عن عدم معرفة، ومنها: فشل المشروع نفسه وتقديم دراسة جدوى غير دقيقة للمشروع الممول، وضعف خبرة العميل بالنشاط الممول؛ استخدام القرض لتمويل عمليات ليست من طبيعة عمل المقترض؛ والتوسع في الاقتراض المصرفي بما لا يناسب حجم المشروع؛ وعدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل؛ وسوء سلوك العميل الذى يدفعه لعدم السداد رغم قدرته، لاسيما في غياب الضمانات.

- **أسباب تعود إلى المصرف:**

قد يكون المصرف سبباً مباشراً أو عاملاً مساعداً في خلق حالة التعثر في سداد الدين، التي قد ترجع إلى الخطأ، أو التحيز لدى القائمين بالعملية الائتمانية، أو أسباب أخرى لدى متخذي القرار الائتماني. ويمكن توزيع الأسباب المتعلقة بالمصرف كما يلي (عمرو، 2013):

1. أسباب ترجع إلى الإدارة الائتمانية (السياسة الائتمانية الخاصة بالمصرف): وتتمثل في: غياب سياسة سليمة للإقراض داخل المصرف، وضعف الكوادر البشرية، وعدم توافر نظام كفء وفعال للمعلومات الائتمانية، وغياب المتابعة السليمة والمستمرة للائتمان الممنوح؛ والتساهل في منح الائتمان.
2. أسباب ترجع إلى الضمانات المُقدمة: وتتمثل في: المغالاة في تقويم الضمانات المُقدمة من العميل، مثل المغالاة في تقدير قيمة الأراضي والمباني؛ وعدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المُقدمة؛ وعدم القيام باستعلامات دقيقة ودورية ومتجددة عن نوعية الضمانات المقدمة؛ والموافقة على قيام العميل بسحب جزء من

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

الضمانات أو التصرف فيها دون سداد القيمة التي كانت تغطيها.

3. أسباب ترجع إلى الدراسة الائتمانية: وتتمثل في قصور الدراسة الائتمانية بشكل عام، مثل عدم تكامل عناصر الدراسة الائتمانية؛ وقصور القرار الائتماني وعدم صياغته بشكل سليم ومتكامل؛ وعدم التزام الدراسة بضوابط السياسة الائتمانية؛ وعدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل؛ والمغالاة في تقدير احتياجات العميل التمويلية؛ وعدم تدعيم الدراسات الائتمانية بالبيانات السليمة والواقعية عن العميل وعن الظروف المختلفة التي تؤثر على قدرته على السداد.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين يُحمل الأسباب المتعلقة بتعثر القروض والناتجة عن المصرف، بأنها تكمُن أساساً في ضعف السياسة الائتمانية، وعدم تضمينها كل الجوانب الخاصة بإدارة الائتمان، ابتداء من دراسة طلبات الائتمان إلى الموافقة عليها ومتابعتها (عبد السلام، 2000).

- **أسباب مرتبطة بالبيئة المحيطة:**

وهي مرتبطة بعدة عوامل خارجية ليس لها علاقة بالمصرف أو العميل، ومنها: الظروف السياسية غير المستقرة والظروف الاقتصادية العامة وتغير التشريعات والقوانين كالأنظمة المتعلقة بمراقبة العملة أو قوانين الاستيراد والتصدير.

ج- مؤشرات تعثر القروض:

تساعد المؤشرات التي توحي بتعثر القروض كثيراً في معالجة القروض المتعثرة وإدارتها، ولكن اكتشاف هذه المؤشرات قد يأتي في أغلب الأحوال متأخراً وبعد فوات الأوان، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك قد تفيدنا كثيراً إذا اكتشفت في الوقت المناسب، مما يعطي المصرف المجال لاتخاذ الإجراءات الوقائية والضرورية، **ومن هذه المؤشرات** (عبدالمعطي ومحفوظ، 1999، ص281): طلب العميل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة؛ ووجود شيكات مرتجعة للعميل بسبب عدم كفاية الرصيد؛ وإنهاء خدمات بعض العاملين لدي العميل، أو تخفيض رواتب العاملين وامتيازاتهم بداعي تقليص التكاليف؛ وبيع بعض الأصول أو إعادة استئجارها؛ وتوقف العميل أو تأخره عن سداد أي قسط من أقساط القرض؛ وتغيرات متكررة في إدارة الشركة؛ وتحليل التقارير المالية الدورية للعميل ومن أهم ما يجذب انتباه المصرف عند إجراء التحليل المالي وضعية النقد، والحسابات المدينة، والمخزون، والموجودات الثابتة، وازدياد التكاليف، والمطلوبات المتداولة الأخرى، وارتفاع المسحوبات أو توزيعات الأرباح.

وبناءً على ما تقدم يجب على إدارة المصرف أن تكون قريبة دائماً من المقترض، وذلك حتى تستطيع ملاحظة أي مؤشرات سلبية واكتشافها في وقت مبكر، حتى يساعدها ذلك في اتخاذ الإجراءات المناسبة.

3- الحوكمة في المصارف:

يمثل القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية في أي اقتصاد، وأهم مصادر التمويل بالنسبة لمعظم الشركات، ونتيجة للتقدم التكنولوجي والتطورات السريعة زاد النظام المصرفي تطورا وتعقيدا، وفي المقابل زادت أهمية الحاجة إلى قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها، وبالتالي زادت هذه التطورات من أهمية الحاجة إلى حوكمة الشركات في المصارف (طارق، 2005).

وعرف بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements (BIS)الحوكمة في المصارف بأنها "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا التي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين" (حبار، 2009، ص 80). فالحوكمة في المصارف تعني مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وحماية حقوق المساهمين والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. وتتمثل العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين، الأولى: **الأطراف الداخلية**، وهم المساهمون، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمراقبون، والمراجعون الداخليون، والثانية: **الأطراف الخارجية**، الممثلون في المودعين، وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقويم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي (محمد، 2009). أما الركائز الأساسية التي لابد من توافرها حتى تكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء المصارف فتتلخص في الشفافية، وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب. فمفهوم الحوكمة في المصارف لا يرتبط بوضع القواعد الرقابية فقط، ولكن لابد من تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على المصرف المركزي ورقابته من جهة، وعلى المصرف المعني وإدارته من جهة أخرى، حيث يجب أن تكون إدارة المصرف مقتنعة بأهمية هذه القواعد والضوابط، بالإضافة إلى كشف دور مجلس الإدارة واللجان التابعة له في الرقابة على إداء المصرف (إبراهيم، 2010).

ويعتبر القطاع المصرفي أكثر التزاماً بمبادئ حوكمة الشركات من باقي القطاعات، ويرجع السبب إلى أن المصارف تخضع لقواعد حوكمة الشركات أكثر من غيرها، وذلك من خلال عنصرين هما (محمد وعبدالناصر، 2007، ص 66):

1. الدور الرقابي الذي يلعبه المصرف المركزي في التحقق من توافر حوكمة الشركات في المصارف.
2. حرص مجالس الإدارة في المصارف على الالتزام بقواعد منظمة بازل ومبادئها، خصوصاً فيما يتعلق منها بإدارة المخاطر.

- **متطلبات تعزيز الحوكمة في المصارف:**

إن تعزيز الحوكمة في القطاع المالي بشكل عام والمصارف بشكل خاص؛ يتطلب القيام بعدد من الإجراءات من أهمها (عبد الله، 2011):

1. **تطوير إطار قانوني فعال:** وجود إطار قانوني فعال يعد واحداً من أهم الأسس لحوكمة الشركات، فهو مجموعة من قوانين الشركات التي تحدد الحقوق القانونية الأساسية، والتزامات تلك الشركات والمديرين والمساهمين فيها.
2. **نشر الوعي بحوكمة الشركات:** إن تشجيع ثقافة حوكمة الشركات من خلال قواعد السلوك ومبادئ الممارسة الجيدة يُسْهم في تعزيز الحوكمة السليمة في القطاع المصرفي ويلعب دوراً مهماً في العمل على زيادة الوعي، وتبني ترتيبات حوكمة سليمة.
3. **تقوية الانضباط في السوق:** الانضباط في السوق يسهم بشكل كبير في الحوكمة السليمة والجيدة. فعندما يتوافر للمشاركين في الأسواق معلومات دقيقة وواقعية وحديثة عن أداء الشركة، فإن قرارتهم الاستثمارية أو الائتمانية ستشكل حوافز لمديري الشركة ومجلس الإدارة؛ من أجل إدارة المخاطر على نحو سليم.

- **العناصر الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي:**

بينت أوراق لجنة بازل مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توافرها لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي، هي (بن على، 2008):

1. وضع أهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة للعاملين في المصرف.
2. وضع سياسات واضحة للمسؤولية في المصرف وتنفيذها.
3. كفاءة أعضاء مجلس الإدارة في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات داخلية أو خارجية.

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

4. ضمان توافر مراقبة ملائمة لأنشطة المصرف بواسطة الإدارة العليا.

5. الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون.

6. ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة المصرف وأهدافه والبيئة المحيطة.

7. مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة.

8. تفعيل دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

مما سبق يتضح أن المسؤولية الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، ومع ذلك تؤكد لجنة بازل ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي، مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الحوكمة إصدارها، والتي من شأنها حماية حقوق المساهمين، وضمان قيام المصرف بنشاطه في بيئة خالية من الفساد والرشوة، ووضع معايير للمراجعة الفعالة.

- **إجراءات منح الائتمان في ظل مفهوم حوكمة الشركات:**

هناك مجموعة من الإجراءات يمكن مراعاتها عند منح الائتمان، هي (محمد، 2009):

1. تحديد القائمين على عملية الائتمان.
2. تحديد سياسات الإقراض وأنواع القروض وأدوات الائتمان الأخرى التي ينوي المصرف عرضها.
3. تحديد سلطة منح القروض.
4. تحديد شروط وظيفة الائتمان.
5. المراجعة النوعية لمحفظة الائتمان.
6. إعداد ملف مراجعة القرض.
7. قرار الائتمان بالنسبة للمقترضين: إن عملية الاقتراض بالنسبة لأي عميل تعتمد في المقام الأول على قرارات ائتمان موضوعية تضمن مستوى مقبولاً من المخاطرة، والعائد المتوقع من عملية الاقتراض، لذلك نجد أن عملية الاقتراض تتطلب تحليلاً لأدلة الائتمان.

4- دور الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية:

تناولت المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية العديد من المبادئ الدولية الهادفة إلى تعزيز ممارسات الحوكمة السليمة في القطاع المصرفي، كما أصدر مصرف ليبيا المركزي العديد من القرارات المنظمة للحوكمة في القطاع المصرفي الليبي، من أهمها الحكم المؤسسي ودليل الحوكمة. وفيما يلي عرضٌ لهذه الجهود، وفقاً لموضوعاتها مقسمة إلى فقرتين:

أولاً: جهود بعض المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية:

بذلت العديد من الهيئات والمؤسسات المالية الدولية جهوداً حثيثة ومتواصلة لبناء أسس وقائية دفاعية للمصارف من شأنها الحد من توسع الأزمات المالية، تكللت بإصدار العديد من المبادئ الدولية الهادفة إلى تعزيز ممارسات الحوكمة السليمة في القطاع المصرفي، وفيما يلي بيان لبعضها:

1. لجنة بازل للرقابة المصرفية:

أصدرت لجنة بازل العديد من الأوراق ذات الصلة بمعالجة قضايا الحوكمة، واقترحت من خلالها مجموعة واسعة لأفضل الممارسات التي تعالج عدة قضايا في نطاق الحوكمة، وذلك من خلال وصف أدوار مجلس الإدارة والإدارة العليا في إدارة المخاطر، وحاجة المصارف لوضع استراتيجيات لعملياتها والمساءلة وأهمية الشفافية، ومتطلبات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما أشارت تلك الأوراق إلى عدد من العناصر اللازمة لتطبيق الحوكمة بطريقة سليمة داخل الجهاز المصرفي. وتشمل (عبد الله،2011، ص129):

1. توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.
2. توافر استراتيجية واضحة للمصرف، يُقاس على ضوئها نجاح المصرف، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
3. التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار، متضمنا نظاماً هرمياً لسلطات الاعتماد المتدرجة، بداية من الأفراد حتى مجلس الإدارة.
4. وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات.
5. توافر نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية، ووظائف إدارة مخاطر مستقلة عن الإدارة التنفيذية.
6. رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا ومتخذي القرارات الرئيسة في المصرف.
7. الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة ملائمة، وأيضا بالنسبة للموظفين، سواء كانت في شكل مكافآت أو ترقيات أو أي شكل آخر.
8. تدفق مناسب للمعلومات سواء إلى داخل المصرف أو خارجه.

ولضمان التطبيق السليم للحوكمة حددت لجنة بازل أربعة أشكال مهمة من الرقابة يجب أن يتضمنها الهيكل التنظيمي لأي مصرف وهي (بن علي، 2008، ص121):

1. الرقابة من خلال مجلس الإدارة أو المجلس الإشرافي.
2. الرقابة عن طريق أشخاص ليس لهم صلة بالعمل اليومي في مجالات العمل المختلفة.
3. الرقابة المباشرة على مجالات العمل المختلفة بالمصرف.
4. الوظائف المستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة.

كما أصدرت لجنة بازل في مقرراتها الثانية مجموعة من المبادئ والأسس لإدارة مخاطر الائتمان، للتخفيف من الصعوبات والمشاكل الائتمانية التي واجهت وتواجه المصارف والمؤسسات المالية، نتيجة لتدني معايير الائتمان وسوء إدارة المحافظ الائتمانية، وتضمنت هذه التوصيات سبعة عشر مبدأ موزعة على خمسة محاور رئيسة. وفيما يلي عرض لبعض المبادئ التي تتعلق بآليات الحوكمة:

أ- يكون لأعضاء مجلس الإدارة كامل الصلاحية في الموافقة على استراتيجيات وسياسات إدارة مخاطر الائتمان، وتقع على عاتقهم مسؤولية المراجعة الدورية لتلك السياسات والاستراتيجيات.

ب- تقع مسؤولية تطبيق استراتيجيات مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة على عاتق الإدارة العليا للمصرف.

ج- العمل في ظل عمليات منح ائتمان مناسبة وسليمة. على المصارف أن تمنح الائتمان في ظل معايير منح سليمة ومعرفة جيداً.

د- التحقق من وجود رقابة دقيقة فعالة على مخاطر الائتمان، وذلك من خلال النقاط التالية:

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

1. يجب على المصارف أن تنشئ وتفعل نظاماً للتقويم المستقل والمستمر لعمليات إدارة مخاطر الائتمان، يقوم النظام بنقل نتائج التقويم لمجلس الإدارة والإدارة العليا.
2. يجب على المصارف أن تنشئ نظام رقابة داخلية للتأكد من السياسات تُنَفَّذ بدقة مع رصد الاستثناءات وكتابة تقرير عنها، وكذلك تقديم تقرير عن الإجراءات والسقوف والحدود التي تُقَرُّ وأية مخالفات قد توجد.
3. يجب أن يكون لدى المصارف نظام لاتخاذ إجراءات علاجية مبكرة لأى مشاكل تواجه الائتمان أو تواجه إدارته، ومن الجدير أن أنظمة أو أجهزة الإنذار المبكر إذا كانت موجودة لدى المصارف وتعمل بكفاءة فإنها سوف تؤدى إلى تقليص حجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف.

ويكون الغرض من هذا النظام تقديم معلومات كافية ووافية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا عن جميع الأفراد المعنيين بسلطة منح الائتمان، ومن ناحية أخرى فإن المراجعات الداخلية للائتمان من قبل أشخاص مستقلين تعطى تقويمات مهمةً للائتمانات الفردية والمحافظ الإجمالية، وتساعد أيضاً في تقويم عمليات إدارة الائتمان وزيادة دقة تصنيفات المخاطر الداخلية.

2. قانون Sarbanes - Oxley

أدت الكوارث المحاسبية التي واجهت بعض الشركات الأمريكية وغيرها من الشركات خلال عام 2001 إلى قيام مجلس الشيوخ والكونجرس الأمريكي وكذلك بورصة الأوراق المالية باتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة ثقة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية ومكاتب المراجعة، ومن هذه التدابير إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون Sarbanes –Oxley في نهاية شهر يوليو من عام 2002، وتضمن القانون إنشاء مجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة في الولايات المتحدة، ويفرض على الشركات تصديق المعلومات المالية واعتمادها من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، ويعمل هذا القانون على إيجاد التغييرات الشاملة التي تؤثر على تنظيم ممارسات المحاسبة والمراجعة، بهدف إجراء إصلاحات شاملة في ممارسات الحوكمة بمنشآت الأعمال.

وقد تضمن القانون في الفقرة (404) بعنوان "تقويم الإدارة للرقابة الداخلية" تأكيداً على ضرورة التزام المراجعة الداخلية بالمنشآت بالتقويم المستمر لنظام الرقابة الداخلية وإصدار تقارير عن فعاليتها، كما تناولت الفقرة (404) من خلال نصها على قيام الإدارة العليا والمراجع الخارجي بالتقرير عن مدى كفاية الرقابة الداخلية، حيث إن الإدارة العليا مطالبة بتقديم تقرير الرقابة الداخلية، وهذا التقرير يؤكد مسؤوليتها عن التأسيس وعن المحافظة على فعالية هيكل الرقابة الداخلية وإجراءاتها بهدف إعداد التقارير المالية بشكل سليم. وألزم القانون لجنة المراجعة والمسؤول التنفيذي الأول والمسؤول المالي الأول في الشركة بالتصديق على البيانات الفصلية والسنوية وسن القواعد السلوكية للمحاسبين.

كما أكد قانون Sarbanes-Oxley دور المراجع الداخلي في تقويم إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة، وذلك من خلال تقديم التأكيدات والخدمات الاستشارية، حيث تعتبر المراجعة الداخلية من الركائز الأساسية لتطبيق إجراءات الحوكمة الجيدة التي تساعد في تفعيل المتطلبات الحديثة لإدارة المخاطر (أشرف، 2012).

ثانياً: جهود مصرف ليبيا المركزي:

على المستوى المحلي لم تكن ليبيا بعيدة عن الجهود الدولية في هذا المجال فقد أولى المصرف المركزي موضوع الحوكمة ومخاطر الائتمان اهتماماً واضحاً من خلال إصدار الآتي:

أ- الحكم المؤسسي كتيب إرشادات لمجالس إدارات المصارف التجارية:

هدف هذا الكتيب إلى تعزيز التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر في الجهاز المصرفي في ليبيا، عن طريق تحديد الدور المهم لمجالس إدارات المصارف في إنجاح المهمة الرقابية لمصرف ليبيا المركزي، فالنظام المصرفي السليم والمعافى يتطلب وجود إدارات للمصارف مسؤولة ولديها اطلاع وفهم ودراية بأنظمة التحكم المؤسسي الجيد وإدارة المخاطر، مما يسهم في دعم السياسات المتينة لعملية منح الائتمان وسياسات المصرف الأخرى، فالحكم المؤسسي يعمل بشكل أساسي على الجمع بين القوانين والتعليمات والرقابة عليها بهدف التأكد من تقيد المصرف بها وتوافقها مع أهداف المصرف. وتضمن هذا الكتيب وصف مسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة ومراقبة تطبيق الخطط والسياسات ومراقبتها، وتناول كيفية تفاعل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي لإتمام العملية الرقابية.

ب- دليل الحوكمة للقطاع المصرفي (قرار رقم (20) لسنة 2010):

أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (20) لسنة 2010م باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي، وأكد فيه أهمية إدارة المخاطر والإفصاح عنها للمساهمين، وأسند مسؤولياتها لمجلس الإدارة، ووضع القرار في الفقرة (16) المسؤولية عن أنشطة المصرف وسلامته المالية على عاتق مجلس إدارته، وهذا يعنى أنه لا يقوم بأعمال تنفيذية إدارية يومية للمصرف وإنما يضع الاستراتيجيات والسياسات للمصرف ويمارس دور الإشراف على الإدارة ومدى التزامها بهذه السياسات، كما أن دور رئيس مجلس الإدارة يعتبر أساسياً في ضمان تنفيذ سليم لمعايير الحوكمة والتعليمات المبينة في هذا الدليل. كما حددت الفقرة رقم (20) دور المجلس، حيث يُناط بمجلس الإدارة دور مهم في الإشراف على أعمال المصرف وأنشطته، وتقويم إجراءات حوكمته، ومتابعة إدارته، واختيار القائمين عليها، وتعزيز الرقابة الفاعلة، وذلك على النحو التالي (الفقرة 20-ب):

- الموافقة على استراتيجية المصرف بما في ذلك الموافقة على السياسة العامة للمخاطر وإجراءات إدارة المخاطر.
- وضع السياسات العامة المتعلقة بالمسائل التالية (سياسة الائتمان، سياسة الاستثمار، سياسة المخاطر) وفقاً لما يصدر عن مصرف ليبيا المركزي.

كما تناولت الفقرة (20– و) تعزيز البيئة الرقابية، حيث يُعتبر توفير البيئة المناسبة المكونة من أنظمة الضبط الداخلي، وإدارة المراجعة الداخلية، والمراجعين الخارجيين ذات الكفاءة العالية من الأسس الجوهرية لحسن سير عملية الحوكمة في المصرف، وهي توفر أساساً موضوعياً لتقويم أداء الإدارة والتقارير الصادرة عنها.

ونستخلص من خلال هذه القرارات أن مقومات نجاح دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية متوافرة في المحيط القانوني المنظم لبيئة القطاع المصرفي الليبي.

المحور الثالث: منهجية الدراسة والدراسة الميدانية

1. منهجية الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت إلى تحقيقها اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach -الذي يهتم بدراسة الظاهرة ووصفها أو تطويرها، ووضع الفروض واختبارها للتأكد من صحتها-لدراسة واختبار الفرضيات المتعلقة بمعرفة دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

2. مصادر جمع البيانات:

جُمِعَت البيانات اللازمة والمتعلقة بمشكلة الدراسة من مصادرها الأولية والثانوية:

اولاً: البيانات الثانوية: وتتمثل في بيانات الإطار النظري للدراسة، واعتمد في جمعها على الكتب والدوريات والمقالات والرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى منشورات مصرف ليبيا المركزي وقانون المصارف.

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

ثانياً: البيانات الأولية: وتتمثل في بيانات الجانب الميداني للدراسة، وجُمِعَت لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك عن طريق استمارة الاستبيان، التي تُعَدّ بالاعتماد على طبيعة المشكلة وأدبيات الدراسة، وتضمنت جزأين هما: الجزء الأول: ويحتوى على عدة فقرات تتعلق بمعلومات عامة عن المشاركين في الدراسة، والجزء الثاني: ويحتوي على عدة فقرات تتعلق بمعلومات عن دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية، وذلك ضمن أربعة محاور هي: محور مسؤوليات مجلس الإدارة وقِيس من خلال الفقرات المرقمة من 1 إلى 6 الواردة في أداة الدراسة، ومحور المراجعة الداخلية وقِيسَ من خلال الفقرات المرقمة من 7 إلى 15 الواردة في أداة الدراسة، ومحور السياسة الائتمانية وقِيسَ من خلال الفقرات المرقمة من 16 إلى 23 الواردة في أداة الدراسة، ومحور التحليل الائتماني وقِيسَ من خلال الفقرات المرقمة من 24 إلى 32 الواردة في أداة الدراسة.

3. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا البالغ عددها 21 مصرفاً[1]، ونظراً لتطابق طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها، والقيود والمحددات القانونية التي تسير عليها في أدائها لأعمالها، فقد اقتصرت الدراسة على عينة من هذا المجتمع على أساس حجم الائتمان الممنوح، وذلك بسبب تركز الائتمان الممنوح في عدد قليل من المصارف التجارية، واختيرت المصارف التي يزيد حجم الائتمان فيها على نسبة 1% من حجم الائتمان الكلي لمجموع المصارف، لتكون ضمن عينة الدراسة، التي بلغ عددها 7 مصارف هي (الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة، الصحاري، شمال أفريقيا[2]، التجارة والتنمية، والإجماع). وحُدِّدت الفئات المشاركة في الدراسة المُتمثلة في المديرين العامين ومن ينوب عنهم، ومديري إدارات الائتمان ومن ينوب عنهم، ومديري إدارات المخاطر ومن ينوب عنهم، ومديري إدارات المراجعة الداخلية ومن ينوب عنهم، ورؤساء أقسام الائتمان. وقد وُزّع عدد (80) استمارة استبيان على مفردات عينة الدراسة، أعيد منها عدد (61) استمارة، أي ما نسبته 76% من الاستمارات الموزعة، جميعها صالحة للتحليل. وقد أشار بشير وآخرون (2005) إلى أنه يُعد استلام نسبة من 30 إلى 35% من مجموع الاستمارات المُرسلة إلى المبحوثين نسبة جيدة جداً، وبذلك تُعد نسبة الاستجابة نسبة جيدة ومعقولة يعول عليها لتعميم نتائج الدراسة والاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

4. اختيار مقياس الاستبيان:

قد استُخْدِمَ مقياس ليكرت الخماسي، الذي يمتاز بالبساطة والسهولة والدقة والوضوح؛ لقياس متغيرات الدراسة، ولمعرفة مواقف المشاركين واتجاهاتهم، حيث يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار إلى مدى موافقتهم على كل إجابة من الإجابات المقترحة التي يتكون منها المقياس كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

فئات المتوسط المرجح:

الفئة	الاتجاه
1.00 ـــ أقل من 1.8	تميل الإجابات إلى (غير موافق بشدة)
1.80 ـــ أقل من 2.6	تميل الإجابات إلى (غير موافق)
2.60 ـــ أقل من 3.40	تميل الإجابات إلى (محايد)
3.40 ـــ أقل من 4.2	تميل الإجابات إلى (موافق)
4.20 ـــ أقل من 5.0	تميل الإجابات إلى (موافق بشدة)

5. ثبات أداة الدراسة وصدقها:

استُخْدِمت معامل الثبات ألفا كرونباخ، لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى حساب الصدق عبر حساب الجذر التربيعي لقيمة معامل ألفا كرونباخ، حيث إن قيمة ألفا كرونباخ تعد مقبولة في العلوم الاجتماعية إذا كانت أكبر من أو تساوي 60%. وقد أُجْرِيَ اختبار ثبات أداة الدراسة وتبين أن جميع قيم معامل الثبات كانت أكبر من 60% حيث بلغت 91% وهذا يعنى أن أداة الدراسة تتمتع بثبات عالٍ، كما أن قيم الصدق كانت جميعها عالية، حيث بلغت 95% وهذا يدل على موضوعية العبارات وقدرتها على التعبير عن المتغيرات التي تقيسها بوضوح، وعلى أنه سيُتَوَصَّل إلى النتائج ذاتها تقريباً إذا أعيد تطبيق الدراسة على العينة نفسها في وقت آخر.

6. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد أن جُمِعَت استمارات الاستبيان وفُرِّغَتْ بياناتها ورُوجِعَت وعُولِجَت إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS) Statistical Package For Social Science.

اختبار التوزيع الطبيعي:

استُخْدِم اختبار(Shapiro-Wilk Test (S-W لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (2).

[1] مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، " دليل المصارف التجارية"

[2] لم تشمله الدراسة لعدم القدرة على الوصول إليه.

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

جدول رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk)

محاور الدراسة	Statistic	Sig
يوجد دور لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية	0.981	0.467
التحديد الواضح والتطبيق السليم لمسؤوليات مجلس الإدارة يحد من مخاطر الائتمان	0.953	0.095
التطبيق الجيد لأعمال المراجعة الداخلية يحد من مخاطر الائتمان	0.969	0.122
الالتزام بالسياسة الائتمانية عند منح الائتمان يُسْهم في تكوين محفظة الائتمان ذات الجودة العالية	0.965	0.082
القيام بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان الممنوح يحد من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة	0.952	0.76

من البيانات الواردة بالجدول رقم (2) نجد أن قيم مستوى الدلالة (Sig) لجميع محاور الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبذلك فإن إجابات مفردات عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، حيث استُخْدِمت الاختبارات المعملية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد استُخْدِم الأساليب الإحصائية التالية (يوسف، 2018):

أ- الأساليب الإحصائية الوصفية:

هي تلك الأساليب التي تهدف إلى تحديد الاتجاهات العامة لإجابات المشاركين، وذلك من خلال:

1. الجداول التكرارية والنسب المئوية لوصف خصائص المشاركين بالدراسة.
2. المتوسط الحسابي: وهو أحد مقاييس النزعة المركزية التي تستخدم في وصف البيانات من حيث مدى تمركز القيم حول قيمة معينة.
3. الانحراف المعياري: وهو أكثر مقاييس التشتت شيوعاً واستخداماً، ويستخدم الانحراف المعياري لكي يبين مدى قرب البيانات أو بعدها عن الوسط قيمةً ممثلة لبيانات الدراسة.

ب- الأساليب الإحصائية الاستدلالية:

يهدف استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة، ولغرض اختبار الفرضية الأولى للدراسة استُخْدِم اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T–Test) والذي يستخدم لفحص فرضية تتعلق بالمتوسط الحسابي حيث يتم استخدام هذا الاختبار في مقارنة متوسط العينة بالقيمة المفترضة للمجتمع، ولغرض اختبار الفرضية الثانية، فقد استخدمت الدراسة أسلوب مقارنة المتوسطات، حيث استُخْدِم اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، الذي يستخدم إذا كان لدينا أكثر من مجموعتين من البيانات تُدْخلان في متغيرين (المتغير التابع والمتغير المستقل)، وذلك لمعرفة إذا كان يوجد فرق بينهم، واخْتُبِرَتْ في جميع الحالات عند مستوى دلالة 0.05 أي عند مستوى ثقة 0.95.

7. تحليل البيانات:

يتناول هذا الجزء تحليلاً للإجابات الواردة باستمارة الاستبيان، وذلك باستخدام الإحصاء الوصفي لوصف البيانات العامة وتحليلها عن المشاركين (خصائص المشاركين) وكذلك لتحديد الاتجاهات العامة لإجابات المشاركين، والإحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة.

اولاً: وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (3): وصف خصائص المشاركين في الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الوظيفة	مدير عام ومساعد مدير عام	5	8.2
	مدير ومساعد مدير إدارة الائتمان	12	19.7
	مدير ومساعد مدير إدارة المراجعة الداخلية	13	21.3
	مدير ومساعد مدير إدارة المخاطر	10	16.4
	رئيس قسم الائتمان	21	34.4
المؤهل العلمي	دكتوراه	1	1.6
	ماجستير	8	13.2
	بكالوريوس	39	63.9
	دبلوم عالٍ	7	11.5
	دبلوم متوسط	6	9.8
التخصص العلمي	محاسبة	33	54.1
	إدارة أعمال	14	23
	اقتصاد	7	11.4
	تمويل ومصارف	4	6.6
	أخرى	3	4.9
سنوات الخبرة في العمل المصرفي	أقل من 5 سنوات	0	0.0
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	8	13.1
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	15	24.6
	من 15 سنة فأكثر	38	62.3
سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية	أقل من 5 سنوات	25	41.0
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	31	50.8
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	5	8.2
	من 15 سنة فأكثر	0	0.0

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) أعلاه إلى أن نسبة المشاركين في الدراسة من فئة (مديرون عامون، ومديرو إدارات عامة في المصارف التجارية) بلغت 65.6%، أي إن أغلب المشاركين يشغلون أعلى مستويات إدارية، وبالتالي يتوقع أن تكون لديهم دراية ومعرفة جيدة بالأعمال المصرفية بصفة عامة، وبالإجراءات المتعلقة بمنح الائتمان بصفة خاصة، ويمكن الاعتماد على آرائهم في تفسير النتائج، أما **فيما يتعلق بالمؤهل العلمي** فقد أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 78.7% من المشاركين يحملون درجة بكالوريوس فما فوق، وبذلك فإن ارتفاع المستوى التعليمي للمشاركين في الدراسة يعزز الثقة في قدرة المشاركين في الدراسة على فهم الأسئلة والحكم على عباراتها بمهنية وموضوعية، وفيما يتعلق **بالتخصص العلمي** للمشاركين في الدراسة، يتضح أن ما نسبته 95.1% من المشاركين في الدراسة يحملون مؤهلات علمية في تخصصات لها علاقة وثيقة بالدراسة وتتمثل في المحاسبة وإدارة الأعمال والاقتصاد والتمويل والمصارف. أما من حيث **عدد سنوات العمل في المجال المصرفي** فقد تبين أن ما نسبته 86.9% من المشاركين امتدت خبرتهم من 10 سنوات فأكثر، وبالتالي فإن هذه النسبة تعكس مدة الخبرة لدى المشاركين في الدراسة، وبخصوص **عدد سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية** يتضح من البيانات الواردة بالجدول أن ما نسبته 59% من المشاركين امتدت خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 15 سنة.

ثانياً: معلومات عن موضوع الدراسة:

حُلِّلت البيانات عن طريق الإحصاء الوصفي، من خلال حساب تكرارات الاستجابات المختلفة، وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

1.التحديد الواضح والتطبيق السليم لمسؤوليات مجلس الإدارة يحد من مخاطر الائتمان.

جاءت ردود المشاركين على فقرات هذا المحور من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4) كالآتي:

الجدول رقم (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لمحور التحديد الواضح والتطبيق السليم لمسؤوليات مجلس الإدارة يحد من مخاطر الائتمان

الفقرات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
1. قيام مجلس الإدارة باعتماد سياسة ائتمانية مكتوبة تحدد أسس وشروط منح التسهيلات الائتمانية تحد من مخاطر الائتمان.	ت	26	31	4	-	-	4.36	0.606	موافق بشدة
	%	42.6	50.8	6.6	-	-			
2. قيام مجلس الإدارة بمراجعة سياسة الائتمان وإجراء التعديلات الملائمة مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف يحد من مخاطر الائتمان.	ت	22	31	8	-	-	4.23	0.668	موافق بشدة
	%	36.1	50.8	13.1	-	-			
3. يتابع مجلس الإدارة التزام الإدارة التنفيذية بإدارة الأنشطة الائتمانية بفاعلية وكفاءة وأنها تتخذ الإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.	ت	18	38	5	-	-	4.21	0.581	موافق بشدة
	%	29.5	62.3	8.2	-	-			
4. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة توزيعات محفظة التسهيلات الائتمانية من حيث الحجم، والمعلومات الإحصائية حول تكوين المحفظة، التركزات الائتمانية، والديون المتعثرة.	ت	16	33	12	-	-	4.07	0.680	موافق
	%	26.2	54.1	19.7	-	-			
5. يحرص مجلس الإدارة على تعيين الكادر البشري المؤهل ذي الخبرة الكافية القادر على إتمام الأنشطة الائتمانية.	ت	16	30	11	4	-	3.95	0.845	موافق
	%	26.2	49.2	18.0	6.6	-			
6. قيام مجلس الإدارة بوضع آلية واضحة لتدريب موظفي إدارة الائتمان وتأهيلهم بما يرفع من درجة كفاءتهم.	ت	14	26	14	7	-	3.77	0.938	موافق
	%	23.0	42.6	23.0	11.5	-			
المتوسط الحسابي العام								**4.09**	
الانحراف المعياري العام								**0.50**	

يتبين من المعطيات الظاهرة في الجدول رقم (4) أن اتجاهات المشاركين نحو كل الفقرات كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للفقرات (4.09) الذي يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكرت الخماسي من (3.40 ــ 4.19) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق، وبانحراف معياري عام (0.50) الذي يشير إلى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين، ما يؤيد دور مجلس الإدارة في الحد من مخاطر الائتمان. جاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة (ميرفت، 2007)، وتتفق مع ما هو موجود في (مصرف ليبيا المركزي، 2010؛ مصرف ليبيا المركزي، 2005).

2. التطبيق الجيد لأعمال المراجعة الداخلية يحد من مخاطر الائتمان.

جاءت ردود المشاركين على فقرات هذا المحور من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (5) كالآتي:

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

الجدول رقم (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لمحور التطبيق الجيد لأعمال المراجعة الداخلية يحد من مخاطر الائتمان

الفقرات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
7. التأهيل العلمي والعملي المستمر للمراجع الداخلي يمكنه من التقويم السليم للمخاطر الائتمانية.	ت	24	33	4	-	-	4.33	0.598	موافق بشدة
	%	39.3	54.1	6.6	-	-			
8. التأكد من كفاية وفعالية إجراءات الفحص المستمر للمراكز المالية والائتمانية للعملاء يدعم الحد من مخاطر الائتمان.	ت	25	33	3	-	-	4.36	0.578	موافق بشدة
	%	41.0	54.1	4.9	-	-			
9. تبعية إدارة المراجعة إلى رئيس مجلس الإدارة يوفر لها الاستقلال المطلوب الذي يُسْهم في الحد من مخاطر الائتمان.	ت	24	33	4	-	-	4.33	0.598	موافق بشدة
	%	39.3	54.1	6.6	-	-			
10. قيام المراجعة الداخلي بإبداء الرأي حول كفاية التدفقات النقدية للعملاء وعدالة التقويم المحاسبي للضمانات يؤدي إلى تخفيض مخاطر تعثر العملاء.	ت	12	28	18	3	-	3.80	0.813	موافق
	%	19.7	45.9	29.5	4.9	-			
11. تعمل المراجعة الداخلية للائتمان على عدم تخطي مخاطر الائتمان الحدود المناسبة.	ت	14	38	8	1	-	4.07	0.655	موافق
	%	23.0	62.3	13.1	1.6	-			
12. تعمل المراجعة الداخلية على تحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان.	ت	14	29	17	1	-	3.92	0.759	موافق
	%	23.0	47.5	27.9	1.6	-			
13. تقوم المراجعة الداخلية للائتمان بتحديد أي استثناءات في السياسات والإجراءات والحدود.	ت	9	33	15	4	-	3.77	0.783	موافق
	%	14.8	54.1	24.6	6.6	-			
14. تعمل المراجعة الداخلية المنتظمة للائتمان على إدراك التدهور في الائتمان في مراحل مبكرة.	ت	16	29	14	2	-	3.97	0.795	موافق
	%	26.2	47.5	23.0	3.3	-			
15. تُعد المراجعة الداخلية مصدراً مهماً للمعلومات حيث إنها تساعد إدارة المصرف على تحديد المخاطر وإدارتها من خلال تقويم فعالية العمليات وكفاءتها، وتقويم التقيد بالقوانين والسياسات الداخلية للمصرف، وتقويم فعالية نظام إدارة المخاطر وكفاية رأس مال المصرف نسبة إلى مخاطرة.	ت	17	38	4	2	-	4.15	0.679	موافق
	%	27.9	62.3	6.6	3.3	-			
المتوسط الحسابي العام							**4.07**		
الانحراف المعياري العام							**0.44**		

يلاحظ من المعطيات الظاهرة في الجدول رقم (5) أن اتجاهات المشاركين نحو كل الفقرات كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للفقرات (4.07) الذي يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكرت الخماسي من (3.40 ـــ 4.19) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق، وبانحراف معياري عام (0.44) الذي يشير إلى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين، ما يؤيد دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الائتمان. وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة (ميرفت، 2007؛ والحسين، 2012).

3. الالتزام بالسياسة الائتمانية عند منح الائتمان يُسْهِم في تكوين محفظة الائتمان ذات الجودة العالية.

جاءت ردود المشاركين على فقرات هذا المحور من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (6) كالآتي:

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

الجدول رقم (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لمحور الالتزام بالسياسة الائتمانية عند منح الائتمان يُسْهِم في تكوين محفظة الائتمان ذات الجودة العالية

الفقرات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
16. الالتزام بأسس السياسة الائتمانية وشروطها للمصرف ينعكس إيجاباً على محفظة التسهيلات الائتمانية.	ت	25	34	2	-	-	4.38	0.553	موافق بشدة
	%	41.0	55.7	3.3	-	-			
17. الرقابة والمتابعة المستمرة للعملاء الحاصلين على التسهيلات الائتمانية تحد من مخاطر الائتمان.	ت	28	28	4	1	-	4.36	0.684	موافق بشدة
	%	45.9	45.9	6.6	1.6	-			
18. التنويع في منح التسهيلات وعدم التركيز على عميل أو قطاع معين يقلل من حجم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.	ت	29	29	3	-	-	4.43	0.590	موافق بشدة
	%	47.5	47.5	4.9	-	-			
19. تمتع العميل بالأمانة والسمعة الطيبة في الأوساط المالية يشجع المصرف على منحه التسهيلات الائتمانية.	ت	24	32	3	2	-	4.28	0.710	موافق بشدة
	%	39.3	52.5	4.9	3.3	-			
20. الدقة في تحديد احتياجات العميل التمويلية ودراستها بشكل سليم تساعد في الحد من مخاطر الائتمان.	ت	25	34	2	-	-	4.38	0.553	موافق بشدة
	%	41.0	55.7	3.3	-	-			
21. التحديد الواضح لنسبة ونوع الضمانات المُقدمة من العملاء وإعادة التقويم الدوري لها للتأكد من أنها مازالت مستمرة في قدرتها على تدعيم القرض يساعد في تخفيف مخاطر الائتمان.	ت	27	29	5	-	-	4.36	0.633	موافق بشدة
	%	44.3	47.5	8.2	-	-			
22. قيام المصرف بمراعاة التغيرات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية عند تقويم المحفظة الائتمانية للحد من مخاطر الائتمان.	ت	15	30	13	3	-	3.93	0.814	موافق
	%	24.6	49.2	21.3	4.9	-			
23. عدم التساهل في منح الائتمان بسبب المنافسة بين المصارف والالتزام بأسس منح الائتمان وقواعدها يساعد في الحد من مخاطر الائتمان.	ت	18	37	5	1	-	4.18	0.646	موافق
	%	29.5	60.7	8.2	1.6	-			
المتوسط الحسابي العام							**4.28**		
الانحراف المعياري							**0.44**		

يتضح من المعطيات الظاهرة بالجدول رقم (6) أن اتجاهات المشاركين نحو كل الفقرات كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للفقرات (4.28)، الذى يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (4.21 ـــــ 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق بشدة، وبانحراف معياري عام (0.44) الذى يشير إلى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين، ما يؤيد أن الالتزام بالسياسة الائتمانية عند منح الائتمان يُسْهِم في تكوين محفظة الائتمان ذات الجودة العالية. وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع معظم الدراسات السابقة منها (شريف، 2009؛ الحسين، 2012، رضوان وحسين، 2013).

4. القيام بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان الممنوح يحد من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة.

جاءت ردود المشاركين على فقرات هذا المحور من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (7) كالآتي:

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

الجدول رقم (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لمحور القيام بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان الممنوح يحد من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة

الفقرات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
24. قيام المصارف بالدراسة الائتمانية الكافية تجاه عملائها قبل منحهم الائتمان يحد من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة.	ت	25	33	3	-	-	4.36	0.578	موافق بشدة
	%	41.0	54.1	4.9	-	-			
25. التقدير السليم لحجم مخاطر المشروعات المطلوب تمويلها يساعد في التقليل من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة.	ت	23	33	5	-	-	4.30	0.615	موافق بشدة
	%	37.7	54.1	8.2	-	-			
26. تحليل البيانات والمعلومات المقدمة من العميل طالب الائتمان تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار سليم.	ت	27	30	3	1	-	4.36	0.659	موافق بشدة
	%	44.3	49.2	4.9	1.6	-			
27. يعد حجم التدفقات النقدية الخاصة بنشاط المقترض مؤشراً مهماً على قدرته على سداد التزاماته في موعد استحقاقها.	ت	27	29	4	1	-	4.34	0.680	موافق بشدة
	%	44.3	47.5	6.6	1.6	-			
28. الخبرة السابقة للعميل والأعمال التي يمارسها حالياً من أهم المؤشرات على قدرته على ممارسة نشاطه بنجاح باعتبار أن ذلك يعد مؤشراً إيجابياً يطمئن المصرف بأن هذا العميل ستتوافر له القدرة على سداد التزاماته.	ت	22	33	6	-	-	4.26	0.630	موافق بشدة
	%	36.1	54.1	9.8	-	-			
29. إجراء التحليل الائتماني يوفر معلومات تفيد في التنبؤ بمقدرة المقترض على سداد التزاماته.	ت	19	35	7	-	-	4.20	0.628	موافق بشدة
	%	31.1	57.4	11.5	-	-			
30. التحليل الائتماني يسهم في تحديد الضمانات التي تحصن المصرف ضد خطر تعثر العملاء عند السداد.	ت	19	35	5	2	-	4.16	0.711	موافق
	%	31.1	57.4	8.2	3.3	-			
31. يضيف التحليل المالي والنسب المالية دلالات واضحة على البيانات المالية تفيد المصرف في تفادي التسهيلات الائتمانية المتعثرة.	ت	18	32	10	1	-	4.10	0.724	موافق
	%	29.5	52.5	16.4	1.6	-			
32. وجود الكوادر المؤهلة للقيام بعملية التحليل الائتماني يساعد في الحد من التسهيلات الائتمانية المتعثرة.	ت	23	35	3	-	-	4.33	0.569	موافق بشدة
	%	37.7	57.4	4.9	-	-			
المتوسط الحسابي العام							**4.26**		
الانحراف المعياري العام							**0.45**		

يتبين من المعطيات الظاهرة في الجدول رقم (7) أن اتجاهات المشاركين نحو كل الفقرات كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.26)، الذي يقع ضمن الفقرة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (4.21 ـــ 5.00)، وهي الفئة التي تشير إلى درجة الموافقة بشدة، وبانحراف معياري عام (0.45)، الذي يشير إلى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين، ما يؤيد أن القيام بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان الممنوح يحد من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة. وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة (الحسين، 2012؛ ورضوان وحسين، 2013).

اختبار الفرضيات:

اعْتُمِدَ على التحليل الاستدلالي للبيانات التي جُمِعَت والتي احتوت على مجموعة من الفقرات من شأنها الحكم على فرضيات الدراسة، واختبارها إحصائياً من خلال احتساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري وقيمة P-value. ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة، أُخْضِعَت إجابات أفراد عينة الدراسة في المحاور الأربعة المشمولة باستمارة الدراسة لاختبار (t) (One Sample T – Test) وذلك بمستوى معنوية (0.05) وبموجب قاعدة القرار التالية لهذا الاختبار: إذا كانت القيمة الاحتمالية P-value أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ تُرْفَض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية P-value تساوي أو أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ فتُقْبَل الفرضية العدمية وتُرْفَض الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

"لا يوجد دور لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية"

ولاختبار هذه الفرضية ستُقَاس من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الأربع وكما يلي:

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

الفرضية الفرعية الأولى:

"التحديد الواضح والتطبيق السليم لمسؤوليات مجلس الإدارة لا يحد من مخاطر الائتمان"

الجدول رقم (8): نتيجة اختبار (t) للتحديد الواضح والتطبيق السليم لمسؤوليات مجلس الإدارة لا يحد من مخاطر الائتمان

Test value =3							
التحديد الواضح والتطبيق السليم لمسؤوليات مجلس الإدارة لا يحد من مخاطر الائتمان.	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-value	درجة الحرية	P-value	القرار الاحصائي
	61	4.09	0.50	16.95	60	0.000	رفض $H0_{1a}$

يتبين من بيانات الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.09)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس (Test-Value=3)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن التحديد الواضح والتطبيق السليم لمسؤوليات مجلس الإدارة، استناداً إلى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (16.95) وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.000 = P-value)، الأمر الذي يعني رفض فرضية الدراسة الفرعية الأولى في صورتها العدمية ($H0_{1a}$)، وقبول الفرضية البديلة ($H1_{1a}$)، التي تنص على أن "التحديد الواضح والتطبيق السليم لمسؤوليات مجلس الإدارة يحد من مخاطر الائتمان".

الفرضية الفرعية الثانية:

"التطبيق الجيد لأعمال المراجعة الداخلية لا يحد من مخاطر الائتمان"

الجدول رقم (9): نتيجة اختبار (t) للتطبيق الجيد لأعمال المراجعة الداخلية لا يحد من مخاطر الائتمان

Test value =3							
التطبيق الجيد لأعمال المراجعة الداخلية لايحد من مخاطر الائتمان.	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-value	درجة الحرية	P-value	القرار الاحصائي
	61	4.07	0.44	18.88	60	0.000	رفض $H0_{1b}$

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.07)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس (Test-Value=3)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن التطبيق الجيد لأعمال المراجعة الداخلية، استناداً إلى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (18.88) وهي معنوية عند مستوى دلالة (P- = 0.000 value)، وبذلك يمكن رفض فرضية الدراسة الفرعية الثانية في صورتها العدمية ($H0_{1b}$)، وقبول الفرضية البديلة ($H1_{1b}$)، التي تنص على أن "التطبيق الجيد لأعمال المراجعة الداخلية يحد من مخاطر الائتمان".

الفرضية الفرعية الثالثة:

"الالتزام بالسياسة الائتمانية عند منح الائتمان لا يُسْهِم في تكوين محفظة الائتمان ذات الجودة العالية".

الجدول رقم (10): نتيجة اختبار (t) للالتزام بالسياسة الائتمانية عند منح الائتمان لا يُسْهِم في تكوين محفظة الائتمان ذات الجودة العالية"

Test value =3							
الالتزام بالسياسة الائتمانية عند منح الائتمان لا يسهم في تكوين محفظة الائتمان ذات جودة عالية.	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-value	درجة الحرية	P-value	القرار الاحصائي
	61	4.28	0.44	22.55	60	0.000	رفض $H0_{1c}$

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.28)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس(Test-Value=3)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن الالتزام بالسياسة الائتمانية عند منح الائتمان، استناداً إلى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (22.55) وهي معنوية عند مستوى دلالة (P- = 0.000 value)، وبذلك يمكن رفض فرضية الدراسة الفرعية الثالثة في صورتها العدمية ($H0_{1c}$)، وقبول الفرضية البديلة ($H1_{1c}$)، التي تنص على أن "الالتزام بالسياسة الائتمانية عند منح الائتمان يُسْهِم في تكوين محفظة الائتمان ذات الجودة العالية".

الفرضية الفرعية الرابعة:

"القيام بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان الممنوح لا يحد من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة"

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

الجدول رقم (11): نتيجة اختبار(t) القيام بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان الممنوح لا يحد من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة

Test value =3							
القيام بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان الممنوح لا يحد من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-value	درجة الحرية	P-value	القرار الاحصائي
	61	4.26	0.45	21.47	60	0.000	رفض $H0_{1d}$

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.26)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس (Test-Value=3)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن القيام بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان الممنوح، استناداً إلى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (21.47) وهي معنوية عند مستوى دلالة (P-value = 0.000)، وبذلك يمكن رفض فرضية الدراسة الفرعية الرابعة في صورتها العدمية ($H0_{1d}$)، وقبول الفرضية البديلة ($H1_{1d}$)، التي تنص على أن "القيام بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان الممنوح يحد من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة".

من خلال النتائج الإحصائية السابقة لاختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الأولى؛ اخْتُبِرَت الفرضية الرئيسة الأولى، وطُبِّق اختبار (t) لعينة واحدة One Sample T–test أوضحت نتيجة الاختبار كما في الجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعا، وبلغ (4.18)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس (Test-Value=3)، والقيمة الاحتمالية بلغت P-value= 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة α=0.05، الأمر الذي يعني رفض فرضية الدراسة الرئيسة الأولى بصورتها العدمية ($H0_1$)، وقبول الفرضية البديلة ($H1_1$)، التي تنص على أنه "يوجد دور لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية"

الجدول رقم (12): اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

Test value =3							
لا يوجد دور لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-value	درجة الحرية	P-value	القرار الاحصائي
	61	4.18	0.32	28.85	60	0.000	رفض $H0_1$

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المشاركين حول دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة في العمل المصرفي، سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية)".

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية، فقد استُخْدِم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وفيما يلي نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية كما هي ظاهرة في الجدول رقم (13):

الجدول رقم (13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

	المتغير	مجموع المربعات الكلي	متوسط التباين		درجة الحرية	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
			بين مجموعات	داخل مجموعات			
دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان	الوظيفة	6.199	0.124	0.100	60	1.234	0.299
	المؤهل العلمي	6.199	0.110	0.103	60	1.449	0.238
	التخصص	6.199	0.155	0.100	60	1.558	0.198
	سنوات الخبرة	6.199	0.056	0.105	60	0.533	0.590
	سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية	6.199	0.187	0.100	60	1.859	0.165

تشير نتائج الجدول السابق رقم (13) إلى عدم وجود فروق بين آراء المشاركين حول دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية: (الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة في العمل المصرفي، سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية)، وذلك استناداً إلى قيم (F) المحسوبة البالغة (1.234 و1.449 و1.558 و0.533 و1.859) على التوالي عند مستوى دلالة (0.299 و0.238 و0.198 و0.590 و0.165) على التوالي وهي غير معنوية عند مستوى دلالة (α=0.05). مما تقدم نقبل فرضية الدراسة

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

الرئيسة الثانية بصورتها العدمية ($H0_2$) التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المشاركين في الدراسة حول دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية تعزى للمتغيرات الديموغرافية: (الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة في العمل المصرفي، سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية)".

8. النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

بناء على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة واختبار فرضياتها، تُوصِّلَ إلى النتائج التالية:

1. التحديد الواضح والتطبيق السليم لمسؤوليات مجلس الإدارة يحد من مخاطر الائتمان من خلال قيامه بـ: اعتماد سياسة ائتمانية تحدد أسس وشروط منح الائتمان؛ ومراجعة سياسة الائتمان وإجراء التعديلات الملائمة مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية؛ ومتابعة التزام الإدارة التنفيذية بإدارة الأنشطة الائتمانية، ومراجعة توزيعات محفظة التسهيلات الائتمانية؛ وتعيين الكادر البشرى المؤهل ذي الخبرة الكافية، وقيامه بوضع آلية واضحة للتدريب وتأهيل موظفي إدارة الائتمان.
2. التطبيق الجيد لأعمال المراجعة الداخلية يحد من مخاطر الائتمان من خلال قيامها بـ: التأكد من كفاية إجراءات الفحص المستمر للمراكز المالية للعملاء وفعاليتها؛ وإبداء الرأي حول كفاية التدفقات النقدية للعملاء؛ وتحديد مجالات الضعف في السياسات واجراءات إدارة مخاطر الائتمان؛ وإدراك التدهور في الائتمان في مراحل مبكرة؛ وتحديد المخاطر وإدارتها.
3. الالتزام بالسياسة الائتمانية عند منح الائتمان يُسْهِم في تكوين محفظة الائتمان ذات الجودة العالية من خلال: الالتزام بأسس السياسة الائتمانية وشروطها؛ والرقابة والمتابعة المستمرة للعملاء المتحصلين على التسهيلات الائتمانية؛ والتنويع في منح التسهيلات الائتمانية وعدم التركيز على عميل أو قطاع معين؛ والدقة في تحديد احتياجات العميل التمويلية ودراستها بشكل سليم؛ والتحديد الواضح لنسبة الضمانات المُقدمة من العملاء ونوعها؛ ومراعاة التغيرات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية؛ وعدم التساهل في منح الائتمان بسبب المنافسة بين المصارف.
4. القيام بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان الممنوح يحد من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة من خلال: القيام بالدراسة الائتمانية الكافية تجاه العملاء؛ والتقدير السليم لحجم مخاطر المشروعات المطلوب تمويلها؛ وتحليل البيانات والمعلومات المُقدمة من العميل؛ والتأكد من حجم التدفقات النقدية الخاصة بنشاط العميل؛ والتأكد من الخبرة السابقة للعميل والأعمال التي يمارسها حالياً، والقيام بإجراء التحليل الائتماني للعميل؛ ووجود الكوادر المؤهلة للقيام بالتحليل الائتماني.
5. يوجد دور لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.
6. لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المشاركين حول دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة في المجال المصرفي، سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية).

ثانياً: التوصيات:

انطلاقاً من النتائج التي تُوصِّلَ إليها، فإن هذه الدراسة تقدم التوصيات التالية:

1. قيام المصارف التجارية بالعمل على التطبيق السليم لآليات الحوكمة في عملية منح الائتمان، التي تشكل أهم وظيفة للقطاع المصرفي للحد من مخاطر الائتمان.
2. ضرورة التزام المصارف التجارية الليبية لشروط السياسة الائتمانية وأسسها عند منح الائتمان
3. تركيز المصارف التجارية الليبية على التحليل الائتماني والدراسات الكافية قبل منح الائتمان.
4. الاهتمام بنشر الوعي والثقافة الائتمانية، بإصدار نشرات دورية من الجهات التشريعية والرقابية.

إشراك العاملين في مجال منح الائتمان في برامج تدريبية متطورة وبشكل مستمر، وذلك بغرض تنمية خبراتهم العملية ومهاراتهم في التحليل الائتماني، ما يسهم في الوصول إلى قرارات ائتمانية أفضل.

9. المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم سيد أحمد، (2010)، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، الطبعة الأولي، (الإسكندرية: الدار الجامعية).
2. أحمد سليمان الخصاونة، (2008)، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، (عمان: جدارا للكتاب العالمي).
3. أشرف أحمد محمد غالي، (2012)، "إطار مقترح للدور الحوكمي للمراجع في تحسين أداء إدارة المخاطر بمنشآت الأعمال"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قناة السويس، جامعة قناة السويس.
4. أميرة بن مخلوف، (2016)، "آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة أم البواقي.
5. بشير محمد درويش والمهدى الطاهر غنية والبهلول عمر شلابي، (2005)، البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية، الطبعة الأولى، (طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير).
6. بن علي بلعزوز، (2008)،"مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، العدد (5)، ص ص 107 ـــ 128.
7. جمعة مسعود سالم، (2007)، "دور تحليل القوائم المالية الخاصة بالعميل في ترشيد القرارات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.
8. جميلة سعيد علي، (2001)، "تقويم الائتمان المصرفي لمصرف الصحاري باستخدام أسلوب النسب وتحليل التعادل"، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.
9. حبار عبد الرازق، (2009)، "الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، العدد (7)، ص ص 75 ـــ 98.
10. حبيب الله أحمد عبد الله مقسم، (2010)، "أثر فاعلية تطبيق حوكمة الشركات على قرار منح الائتمان المصرفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
11. الحسين العباس الحسين حمزة، (2012)، "دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
12. حمزة محمود الزبيدي، (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع).
13. رضوان العمار وحسين قصيري، (2013)، "دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (35)، العدد (7)، ص ص 69 – 88.

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

14. شريف إبراهيم على حسن العطرونى، (2009)، "تفعيل دور حوكمة الشركات في بيئة القطاع المصرفي للحد من مخاطر الائتمان في ضوء مقررات لجنة بازل"، رسالة ماجستير غير منشورة، بنها: جامعة بنها.

15. طارق طه، (2000)، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، (الإسكندرية: دار الحرمين للكمبيوتر).

16. طارق عبدالعال حماد، (2005)، حوكمة الشركات "المفاهيم_ المبادئ_ التجارب، الطبعة الأولي، (الإسكندرية: الدار الجامعية).

17. عامر خليفة ضوء، (1999)، "مخاطر الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

18. عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ أحمد جودة، (1999)، إدارة الائتمان، الطبعة الأولي، (عمان: دار وائل للنشر).

19. عبد السلام لفته سعيد، (2000)، الائتمان المصرفي، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية).

20. عبد الله علي أحمد القرشي، (2011)، آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، (بيروت: اتحاد المصارف العربية)

21. عدنان بن حيدر بن درويش، (2007)، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، الطبعة الأولى، (بيروت: اتحاد المصارف العربية).

22. عمرو إبراهيم عبد العزيز، (2013)، "دراسة العلاقة بين الأساليب المحاسبية لإدارة الأرباح وقرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

23. فريد راغب النجار، (2000)، إدارة الائتمان والقروض المصرفية، (جامعة الزقازيق: مؤسسة شباب الجامعة).

24. محمد إبراهيم محمد البراوي، (2018)، "أثر تطبيق آليات الحوكمة على مخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد (9)، العدد (2)، الجزء (2)، ص ص. 371-384.

25. محمد الهادي سالم مادي، (2004)، "الآثار المترتبة عن عدم استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي عند اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: جامعة بنغازي.

26. محمد مصطفى سليمان، (2009)، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: الدار الجامعية).

27. محمد مطر وعبد الناصر نور، (2007)، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد (3)، العدد (1)، ص ص 46 ـــ 68.

28. مصرف ليبيا المركزي، (2005)، الحكم المؤسسي كتيب إرشادات لمجالس إدارات المصارف التجارية، إدارة البحوث والإحصاء.

29. مصرف ليبيا المركزي، (2010)، قرار رقم (20) لسنة 2010، باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي.

30. مصطفي حسن بسيوني السعدني، (2005)، "المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 24 ـــ 26 سبتمبر 2005، ص ص 160 ـــ 198.

31. ميرفت على أبو كمال، (2007)، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل II"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية.

32. نبيل الحلبي، (2009)، "دور الحوكمة في زيادة ربحية المنشآت الصناعية الخاصة في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد (2)، ص ص 201 ـــ 238.

33. يوسف محمد طاهر القماطي، (2018)، المتقدم في التحليل لإحصائي باستخدام SPSS، الطبعة الأولى، (ليبيا-بنغازي: منشورات مركز البحوث والاستشارات-جامعة بنغازي).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abdul Raman M. S. Rash wan, Eitedal M. S. Alhelou and Mohammed Abdullah Abu Rahma, (2020), "Measuring the Impact of Commitment to Apply Banking Governance Mechanisms In Reducing Budget Risks", Journal of Accounting and Financial Studies, Vol. (15), Iss. (53), pp. 144-166.

2. Basle Committee On Banking Supervision, (2006 b)," Enhancing Corporate Governance For Banking Organizations", Bank For International Settlements, February, PP. 6-18.

3. Sarbanes –Oxley act, (2002), United States of America .

4. Sarbanes-Oxley Act, Section 404 Practical Guidance for Management, July 2004, pcw.

©2021 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية